A37-WP/44
LE/4
3/6/10

منظمة الطيران المدني الدولي

ورقة عمل

الجمعية العمومية – الدورة السابعة والثلاثون

اللجنة القانونية

البند ٥٧ من جدول الأعمال : الضمانات الدولية على المعدات المنقولة (معدات الطائرات)

الضمانات الدولية على المعدات المنقولة
(معدات الطائرات)

(ورقة مقدمة من مجلس الايكاو)

الموجز التنفيذي

تتضمن هذه الورقة تقريراً مرحلياً عن البند ٤ من جدول الأعمال الخاص ببرنامج العمل العام للجنة القانونية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بعمل المجلس في مجال الإشراف على السجل الدولي.

الإجراء : يطلب إلى الجمعية العمومية، بعد أن نظرت في تقرير عن هذا البند في دورتها الأخيرة، الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الورقة.

الأهداف الاستراتيجية::	ورقة العمل هذه مرتبطة بالهدف الاستراتيجي F.
الآثار المالية:	لا تلزم موارد إضافية.
المراجع:	A36-WP/8 Doc 9900, A36-LE (Report of the Legal Commission), paragraph 47.2 Doc 9864, *Regulations and Procedures for the International Registry* Doc 9793, *Convention on International Interests in Mobile Equipment,* signed at Cape Town on 16 November 2001 Doc 9794, *Protocol to the Convention on International Interests in Mobile Equipment on Matters specific to Aircraft Equipment*, signed at Cape Town on 16 November 2001

١- المقدمة

١-١ أشارت الجمعية العمومية في دورتها ٣٦ (مونتريال، ١٨-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٧) إلى أن المجلس قد أكد، في يونيو ٢٠٠٥، أثناء دورته ١٧٥، قراره بقبول دور السلطة الإشرافية للسجل الدولي، وهو الدور الذي طُلب منه الاضطلاع به بموجب القرار رقم ٢ لمؤتمر كيب تاون الدبلوماسي المنعقد في عام ٢٠٠١. واضطلع المجلس بهذا الدور اعتباراً من ١ مارس ٢٠٠٦ عند بدء نفاذ اتفاقية وبروتوكول كيب تاون، وعند بدء تشغيل السجل الدولي. وأشارت الجمعية إلى القرار الذي اتخذه المجلس في دورته ١٧٦ المنعقدة في نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن إنشاء لجنة خبراء تتكوّن من خمسة عشر عضوا على الأكثر ترشحهم الدول الأطراف والدول الموقعة على اتفاقية وبروتوكول كيب تاون بهدف مساعدة المجلس في أداء مهامه كسلطة إشرافية للسجل الدولي. وأشارت الجمعية أيضاً إلى أن اللجنة المكونة آنذاك من ثمانية أعضاء عقدت أول اجتماعاتها في مقر الايكاو في نوفمبر ٢٠٠٦.

٢- التطورات منذ انعقاد الدورة ٣٦ للجمعية العمومية

٢-١ بصفته السلطة الإشرافية للسجل الدولي، لا يزال المجلس يمارس الرقابة على عمليات السجل لضمان الأداء الفعال للسجل وفقا للمادة ١٧ من اتفاقية كيب تاون. وعملاً بالمادة ١٧ (٢) (ي) من الاتفاقية، أصدر المجلس في دورتيه لشهري أبريل ٢٠٠٨ وأبريل ٢٠١٠ على التوالي تقريرين للأطراف في صكوك اتفاقية كيب تاون بشأن أدائه لمهامه كسلطة إشرافية. وشمل التقرير الأول الفترة من ١ مارس ٢٠٠٦ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ، وشمل التقرير الثاني الفترة من ١ يناير ٢٠٠٨ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

٢-٢ وعقدت لجنة الخبراء التابعة للسلطة الإشرافية للسجل الدولي ثلاثة اجتماعات في مونتريال منذ انعقاد الدورة ٣٦ للجمعية العمومية، أي في ديسمبر ٢٠٠٧، وديسمبر ٢٠٠٨، وديسمبر ٢٠٠٩. وعلى أساس توصيات لجنة الخبراء التابعة للسلطة الإشرافية للسجل الدولي، وهي التوصيات المنبثقة عن الاجتماعات المذكورة، وافق المجلس في دوراته ١٨٣ و١٨٦ و١٨٩ على التوالي على إدخال تجديدات على السجل ترد أو سترد في صيغة تعديلات على *اللوائح والإجراءات الخاصة بالسجل الدولي* (Doc 9864). ونظراً إلى أن المدة الأولى لتعيين أعضاء لجنة الخبراء التابعة للسلطة الإشرافية للسجل الدولي قد انتهت في يونيو ٢٠٠٩، عين المجلس أو أعاد تعيين ١٢ عضواً في اللجنة بدءا من ٢ يوليو ٢٠٠٩ بناء على تعيينات/إعادة تعيينات قدمتها الدول الأطراف في اتفاقية وبروتوكول كيب تاون.

٢-٣ وبناء على توصية لجنة الخبراء التابعة للسلطة الإشرافية للسجل الدولي، ومع مراعاة الشواغل التي أعرب عنها المسجل بشأن انخفاض إيرادات السجل بقدر كبير نتيجة للانكماش الاقتصادي على الصعيد العالمي، وعلى ضوء التنبؤات بشأن مالية السجل بنهاية عام ٢٠١٠ والتي تشير كلها إلى أن السجل سيفتقر إلى الأصول الكافية للوفاء بكل التزاماته بنهاية العقد، قرر المجلس في دورته ١٨٨ المنعقدة في أكتوبر ٢٠٠٩ إعادة تعيين المسجل لفترة خمس سنوات أخرى بدءاً من ١ مارس ٢٠١١، وفقاً للشروط والأحكام التي يتعين وضعها في العقد الجديد. وأنشأت لجنة الخبراء التابعة للسلطة الإشرافية للسجل الدولي في اجتماعها الرابع المنعقد في ديسمبر ٢٠٠٩ فريقاً مخصصاً لمساعدة الأمانة العامة بشأن تجديد عقد المسجل. ولا يزال هذا الفريق يعمل مع الأمانة العامة بشأن هذا الموضوع خلال عام ٢٠١٠. وسُتدون في العقد الجديد، في جملة أمور، جوانب عمليات السجل التي تطورت خلال مدة التعيين الأولى.

٢-٤ وعملاً بالمادة ٦٢ (٢) (ج) من اتفاقية كيب تاون والمادة ٣٧ (٢) (ج) من بروتوكول كيب تاون، يتلقى المجلس بانتظام، بصفته السلطة الإشرافية، المعلومات من جهة الايداع بشأن صكوك التصديق والإعلانات ووثائق الانسحاب وتعيين نقاط الدخول. وفي ١ أبريل ٢٠١٠، كانت هناك ٣٠ دولة طرفاً في اتفاقية وبروتوكول كيب تاون.

— انتهى —